

قانون التآويل بين المعتزلة والأشاعرة وابن رشد

إعداد

د. عزة محمد حسن

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع البنات بالقاهرة

جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ١٩٩٣م

ان مسألة التأويل من المسائل الهامة التي تشغل أذهان أهل الآديان على وجه العموم والمسلمين خاصة اذ توجد نصوص عديدة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة يستلزم ظاهرها خلاف ما يستلزمه العقل وعلى سبيل المثال فقد ورد فى القرآن الكريم وكذلك فى السنة المطهرة نصوص يوهم ظاهرها التجسيم ومن ثم تشبيه الله بخلقـه وذلك مثل قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى " (١) وقوله تعالى " ويبقى وجه ربك ذى الجلال والاكرام " (٢) وقوله تعالى " يد اللـه فوق أيديهم " . (٣)

وقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يمرفها كيف يشاء " (٤) الى غير ذلك من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التى تشير الى تجسيم الله تعالى .

كذلك وردت آيات كريمة تقطع بظاهرها تنزيه الله تعالى عن كل ما يماثل المخلوقات والحوادث من الجسمية أو العرضية . وقد وقف المفكرون المسلمون تجاه

(١) سورة طه ، آية ٥ .

(٢) سورة الفتح ، جزء من آية ١٠ .

(٣) سورة الزمر ، آية ٢٧ .

(٤) أخرجه الترمذى كتاب القدر باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن (نحوه) ج ٤ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ورقمه ٤١٤٠ وقال أبو عيسى حديث حسن ، كتاب الدعوات باب رقم ٩٠ ج ٥ ص ٥٣٨ ورقمه ١٥٢٢ ، أخرجه ابن ماجه فى سننه المقدمة باب ١٣ فيما أنكرت الجهميه ج ١ ص ٧٢ رقم ١٩٩ وفى الزوائد اسناد ه صحيح .

هذه النصوص مواقف متعددة فمنهم السلف الذين تمسكوا بالآيات التي تفيد التنزيه لله تعالى عن المماثلة للمخلوقات ولكنهم آمنوا أيضا بالآيات التي توهم التشبيه كما وردت دون تأويل أو بحث في معناها ومنهم من تمسك بظواهر النصوص التي تفيد التشبيه وحملها على معناها الحرفي فوقع في التجسيم والتشبيه الواضح والصريح وحاول البعض أن يهرب من هذا التجسيم والتشبيه واتجه الى التأويل حتى ينفي عن الله تعالى أى مماثلة بينه وبين مخلوقاته . ومن هنا كان التفرق والتحزب فاختلقت الآراء وتعددت الفرق في ذلك " وفي هذا تحقيق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من الاختلافات بين هذه الأمة " . (٥)

فنجد في أواخر عصر الصحابة فرق المجسمة والمشبهة وهم الذين تحدث عنهم ابن خلدون ووصفهم بالمبتدعة حيث قال :

" وشذ لعصرهم مبتدعة اتبعوا ما تشابه من الآيات وتوغلوا في التشبيه " . (٦)
ومنهم من وافق على إطلاق الجسمية على الله تعالى إلا أنهم قالوا انجسم لا كالأجسام وذلك في محاولة منهم للتوفيق بين آيات التنزيه وآيات التشبيه وطبقوا هذه الميغنة على الصفات الإلهية فقالوا : استواء لا كاستواء ونزول لا كنزول ويد لا كأيدي ونتاج كل ذلك أن ظهرت المعتزلة في القرن الثاني الهجري فتوسعت في التأويل وصارت فيه على قانون المجاز العربي حتى تصل الى تنزيه الله تعالى عن أية مماثلة بمخلوقاته .

وكان اعتمادها الأول في ذلك على العقل وبعد حنة القول بخلق القرآن نشأت فرقة أهل السنة ورأينا فرقة الكلابيين تحاول فهم النفي في ضوء العقل أو بتعبير آخر المزاوجة بين النفي والعقل .

(٥) البغدادى : الفرق بين الفرق ص ١٢ ط الرابعة سنة ١٤٠٠هـ ، دار الآفاق

بيروت .

(٦) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٦٣ ط الرابعة سنة ١٩٨١م ، دار القلم - بيروت .

أولا : قانون التأويل عند المعتزلة

لقد وضع المعتزلة لأنفسهم قواعد وأصول فكرية بنوا عليها رأيهم في العقيدة وقد اعتمدوا فيها على العقل أى كان العقل هو المرجع الأساسى لهذه القواعد والأصول حيث تنبأ المكانة الأولى عندهم .

فقد قالوا : بتقديم العقل على النص فالعقل أصل والشرع فرع فلا يثبت الشرع

الا به .

يقول صاحب كتاب التوفيق بين الدين والفلسفة : " والمعتزلة وان وقفوا لبعض الوقت أمام الزنادقة باستعمالهم البراهين العقلية إلا أنهم لعدم اعترافهم بحدود للعقل وقعوا فى أخطاء أخرى كانت مضرّة بالدين من جهة أخرى لأنهم جعلوا العقل أصـلاً (١) وأخضعوا له النصوص القرآنية وأنكروا كثيراً من الأحاديث وطعنوا فى الصحابة وجرحوهم" .

والقرآن الكريم كما نعلم محكم ومتشابه باخبار المولى عز وجل بذلك لقوله تعالى " هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يتعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا أولسوا الألباب " . (٢)

وبما أن القرآن الكريم فيه المحكم الواضح الدلالة وفيه المتشابه الذى سلك به طريق التجوز والاستعارة لذلك اتجه المعتزلة الى تأويل ذلك المتشابه بما يتفق مـع

(١) د . محى الدين الصافى : التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكرى الاسلام

ط الأولى ، مكتبة الأزهر ، ص ١٣١ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٧ .

المحكم الذى يوافق الدلالة العقلية أو بعبارة أخرى تأويل كل ما يخالف بظاهرة أصول وقواعد مذهب المعتزلة ليتفق معها ولا يتصادم بها .

ولذلك ذهب المعتزلة الى تحديد كل من المحكم والمتشابه فى القرآن الكريم على ضوء مذهبهم فما وافق أصولهم وقواعدهم المعتمدة على العقل قالوا انه محكم وما خالف ذلك قالوا انه متشابه ولذلك عمدوا الى الآيات المتشابهة فى القرآن الكريم فصرفوها عن ظاهرها وأولوها بما يتفق مع المحكم من الآيات والدلالة العقلية كما ذكرنا .

ونرى القاضى عبد الجبار يقول : " ان من فى قلبه زيغ يتبع المتشابه كاتباع المشبهة والمجبورة ظاهر ما فى القرآن ومن أجل هنا ذمهم الله تعالى باتباعهم المتشابه وتركهم الدليل الواضح . وليس فى المتشابه آية الا ويقترن بها ما يدل على المراد والعقل يدل على ذلك أيضا " . (٣)

ونتساءل : ماهو مفهوم التأويل عند المعتزلة ولمن يكون التأويل ؟

هذا السؤال له شقان :

الأول : يتساءل عن مفهوم التأويل عندهم أى هل التأويل هو التفسير وبيان المعانى المحتملة من اللفظ المتشابه دون التعرض الى أن الظاهر مراد أو غير مراد ؟

أم أنه التأويل الذى به، تتكشف المعانى الخفية المستترة وراء الظاهر كما يقول الباطنية الذين يقولون أن للقرآن ظاهرا وباطنا ، وبالبحت فى المنهج الذى اتبعه المعتزلة وسلوكه مع الآيات التى تصادم مذهبهم قد أخذوا بصرفونها عن معانيها الظاهرية المباشرة الى معان أخرى مجازية حتى لا تصطدم بما

(٣) القاضى عبد الجبار : تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص ٥٨ ، دار النهضة

الحديثة - بيروت لبنان .

قرروه من أصول وقواعد وكانوا يستشهدون على ما يذهبون اليه من المعانى التى يحملون عليها ألفاظ القرآن بأدلة من اللغة شعرا ونثرا •

ونستطيع أن نستدل على رأى المعتزلة عن طريق الجاحظ وهو منهم حيث يسرد لنا ما كان يحدث من بعض العرب فان أحدهم كان يقول فى موضع الكفارة : " انا بلغت ابل كذا وكذا وكذلك غنمى ذبحت عند الاوثان كذا وكذا عتيرة والعتيرة من نسك الرجبيه والجمع عتائر والعتائر من الظباء • فانا بلغت ابل أحدهم ذلك العدد استعمل التأويل وقال : انما قلت أنى أنبح كذا وكذا شاه والظباء شاء كما أن الغنم شاء. فيجعل ذلك القرآن كله مما يصيد من الظباء " (٤) اذن استعمل العربى التأويل بمعنى تحريف اللفظ بما يتفق مع غرضه وفائدته وكذلك فعلت المعتزلة اذن التأويل عند المعتزلة لم يكن هو التفسير كما أنه ليس هو ذلك المعنى الذى أشار اليه الباطنية والذى أريد به معرفة الباطن • حيث رفض المعتزلة فكرة التأويل الباطنى كما رفضوا كلام الباطنية •

موقف المعتزلة من نبي القرآن والحديث :

لقد كان نظر المعتزلة فى القرآن الكريم والحديث الشريف - اللذان هما المصادر اليقينية والأساسية للفكر الاسلامى - اعتمادا على قياس العقل •

فحين وجدوا فى القرآن الكريم آيات تتفق مع قواعدهم قالوا انها محكمة وأقروا بها كما هى وحين وجدوا آيات تختلف مع هذه القواعد قالوا انها متشابهة وصرفوها عن ظاهرها بالتأويل •

(٤) الجاحظ : كتاب الحيوان ، ج ١ ، ص ٩ ، نسخة دار الكتب الأزهرية ،

ومن قواعد وأصول المعتزلة في العقيدة قاعدة التوحيد : وهي تستلزم تنزيه الله تعالى عن الجسمية والمشابهة للحوادث فالتوحيد عندهم لا يتم الا بتنزيه الله تعالى تنزيها تاما عن أن يشابه أحدا من مخلوقاته ولذلك كان الغالب على مذهبهم وصف الله تعالى بالسلب .

حيث يقولون " ان الله واحد ليس كمثله شيء وليس بجسم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا يجري عليه زمان ولا يجوز عليه الحلول في الأماكن ولا يوصف بشيء من صفات الخلق وليس بمحدود ولا والد ولا مولود ولا تدركه الحواس ولا تدركه الأبصار ولا تراه العيون ولا تحيط به الأوهام وأنه القديم وحده ولا قديم غيره ولا اله سواه ولا معين له على انشاء ما أنشأ ولم يخلق الخلق على مثال سبق " . (٥)

ولكن وردت في القرآن الكريم آيات تشير بظاهرها الى التجسيم والتشبيه اللغوي عز وجل بالمخلوقات لذلك لجأوا الى تأويلها وصرفها عن ظاهرها لكي تتفق مع القاعدة العقلية .

ولأن الألفاظ معرضة للاحتمال أما المبادئ العقلية فبعيدة عن الاحتمال ولذلك يقول القاضي : " فكل ما كان لا يجوز الا على الأجسام يجب نفيه عن الله تعالى . وانا ورد في القرآن آيات تقتضي بظاهرها التشبيه وجب تأويلها لأن الألفاظ معرضة للاحتمال ودليل العقل بعيد عن الاحتمال " . (٦)

(٥) د . محي الدين الصافي : قضية التوفيق بين الدين والفلسفة ، ط الأولى ،

ص ١٢٥ ، نقلا عن مقالات الاسلاميين .

(٦) القاضي عبد الجبار : المحيط بالتكليف ، ص ٢٠٠ ، المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والنشر .

ومغالا المعتزلة الشديدة في التنزيه جعل خصومهم يتهمونهم بالتعطيل .

هذا عن موقف المعتزلة من النسخ القرآنى الكريم .

أما عن موقفهم من الحديث النبوى الشريف فقد اعتمدوا أيضا على العقل وكما كان مسلكهم مع آيات القرآن الكريم المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته كان أيضا مع الحديث الشريف المتعلق بنفس الموضوع .

ولكنهم اتجهوا الى التأويل فقط فى آيات القرآن الكريم ، أما موقفهم بـازاء الحديث فلم يكتفوا بالتأويل وانما زادوا على ذلك الرضى والرد والانكار للحديث الذى لم يستطيعوا تأويله أو لم يتفق مع قواعدهم العقلية .

ومما شجعهم على موقفهم هذا ما وجدوه من الأحاديث الموضوعة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكان ذلك مسوغ لهم بالطعن على الكثير من الأحاديث التى تتصادم مع قواعدهم العقلية .

ومن أمثلة ذلك أن من آرائهم انكار رؤية الله تعالى والا ترتب على جواز رؤيته تجسيمه وتشبيهه بالحوادث ولذلك حين ورد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يثبت الرؤية لله تعالى فى الآخرة حيث قال عليه الصلاة والسلام " سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر " . (٧)

(٧) البخارى : مواقيت ١٦ ، ٢٦ ، أذان ١٢٩ ، داود السنة ١٩ ، الترمذى

الجنة ١٦ ، ابن حنبل ٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ .

فأتجهوا الى الطعن في هذا الحديث من عدة جوانب منها :
أولا : الطعن في المتن وانكار أن يكون ذلك الحديث وارد عن الرسول عليه الصلاة والسلام وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار : " ان هذا الخبر يتضمن الجبر والتشبيه لأننا لا نرى القمر الا مدورا عاليا منورا ومعلوم أنه لا يجوز أن يرى القديم تعالى على هذا أحد فيجب أن نقطع على أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لم يقله وان قاله فانه قاله حكاية عن قوم " . (٨)

ومنها ثانيا : الطعن في سند الحديث حيث يطعن القاضي عبد الجبار في راوي هذا الحديث فيتهمه بالتعصب المذهبي والجنون فيقول : أن هذا الخبر يروى عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وقيس هذا مطعون فيه من وجهين :

أحدهما : أنه كان يرى رأى الخوارج - يروى أنه قال : منذ سمعت عليا على منبر الكوفة يقول : انفروا الى بقية الأحزاب - يعني أهل النهروان دخل بغضة قلبى ومن دخل بغض أمير المؤمنين قلبه فأقل أحواله أن لا يعتمد على قوله ولا يحتج بخبره .

والثاني : قيل انه خولط في عقله آخر عمره والكتبه يكتبون عنه على عادتهم في حال عدم التمييز ولا ندري أن هذا الخبر رواه وهو صحيح العقل أو مختلط العقل ويحكى عنه أنه قال لبعض أصحابه : أعطنى درهما اشتري به عما أضرب بها الكلاب وهذا من أفعال المجانين " . (٩)

(٨) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٦٨ ، تحقيق . عبد الكريم

عثمان ، مكتبة وهبه .

(٩) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٦٩ .

ومنها ثالثا : الطعن بأنه من أخبار الآحاد فيقول القاضى عبد الجبار
" ان صح هذا الخبر وسلم فأكبر ما فيه أن يكون خبرا من أخبار الآحاد وخبر الواحد
مما لا يقتضى العلم ومسألتنا طريقها القطع والثبات " . (١٠)

واذا لم يرفضوه أو يطعنوا فيه فيلجأوا الى تأويله لكي يتفق مع أصولهم كما
ذكرنا سابقا .

وفي نفس الوقت يتجهون الى الأخذ بالأحاديث التي تشهد لهم والتي هي معارضة
لهذه الأحاديث المتصادمة مع قواعدهم وأصولهم العقلية .

ومنا ما يذكره القاضى فى كتابه (١١) ما روى عن أبى ذر أنه قال : سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك ؟ قال : نور أنى أراه " أى حجابيه
النور فكيف أراه " . (١٢)

(١٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ : ٢٧٠ .

(١٢) قال الامام أبو عبد الله المازرى الضمير فى أراه عائد على الله سبحانه وتعالى
ومعناه أن النور منعنى من الرؤية كما جرت العادة باغشاء الأنوار الأبصار
ومنعها من ادراك ما حالت بين الرأى وبينه .

وأخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الايمان باب ٧٨ فى قوله عليه السلام نور أنى
أراه وفى قوله رأيت نورا ، ج ١/ ١٦١/ ٢٩١ ، أخرجه الترمذى فى سننه كتاب
تفسير القرآن باب ٥٤ ، ومن سورة والنجم ج ٥/ ٣٩٦/ ٣٢٨٢ وقال حديث
حسن ، أخرجه أحمد فى مسنده ج ٥ ص ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٧٥ .

وكنلك ينقل عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
" لن يرى الله أحد في الدنيا ولا في الآخرة " . (١٣)

وقد قيل لعل على عليه السلام : هل رأيت ربك ؟ فقال ما كنت لأعبد شيئا لم أره
فقليل كيف رأيت ؟ فقال لم تره الأبصار بمشاهدة العيان ولكن رأته القلوب بحقائقها
الايان موصوف بالدلالات معروف بالآيات هو الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم " . (١٤)

وفي ذلك يقول الدكتور حموده غرابه : " انه وجد هناك أمران كانا من أكبر
العوامل التي أثارت عليهم سخط طائفة لها مكانتها في نفوس الشعب وهي طائفة رجال
الحديث مما أدى في النهاية الى اختفاء المعتزلة اختفاء تاما .

الأمر الأول : نزعتهم العقلية المغالية فانهم بعد أن قرروا أصولهم وآمنوا بها
ايماناً تاماً راحوا يؤولون ما يعارضها من الآيات ويكذبون ما يعارضها من الأحاديث وكانوا
يفعلون ذلك في جرأة وصراحة فأنكروا حديث الرؤية لتعارضه مع قوله تعالى : " لا تتركه
الأبصار " بل أكثر من هذا أننا نجد النظام يفعل ذلك في تهكم لاذع فيقول مثلاً . زعم
ابن مسعود أن القمر قد انشق وأنه قد رآه وهنا من الكذب الذي لا خفاء فيه بل ويزيد
سخرية من ابن مسعود حين يراه يقرر أنه قد رأى الجن قائلًا هنا ما لاشك في كذبه .

الأمر الثاني : أنهم كي يبرروا انكارهم للحديث قد لجأوا الى الطعن في نقلته

(١٣) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ١٩ ، ذكر ابن
صياد ، ج ٤ ، ص ٢٢٤٥ ، ورقمه ٩٥ ، وأخرجه أحمد في مسنده ٥ ، ج ٥ ،
ص ٤٢٣ .

(١٤) أخرجه الترمذی في سننه كتاب تفسير القرآن ، باب ٥٤ ، ومن سورة والنجم
ج ٥ ، ص ٣٩٥ ، ورقمه ٣٢٧٩ ، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب .

فينقدوا الصحابة والتابعين بحرية وصراحة ورموهم بالتناقض حيناً وبالكذب أحياناً فقد نقد النظام أبا بكر ورماه بالتناقض وعاب حذيفة بن اليمان بل ان النظام كى يبرر القول بعدم حجية الاجماع قد لجأ كما يقول ابن أبي الحديد الى تأليف كتاب سماه " النكست " واجتهد فيه أن يلحق بكل صحابي عيباً يهدم الثقة به ، وانا كانت الصحابة لم تسلم من نقدهم فكذلك التابعون وتابعوهم من رجال الحديث فالجاحظ يرميهم بالقصور فى البحث والتنقيب والانحراف عن الانصاف ويرى أنهم جماعة لا يعملون عقولهم فيما يبررون بل وينتقد المفسرين أيضاً فى ميلهم الى الغريب من الألفاظ والأخبار . (١٥)

هذا عن موقف المعتزلة من النص القرآنى ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يتجلى لنا من هذا الموقف أنهم لم يشغلهم سوى اتباع القاعدة العقلية التى وضعوها وفرضوها لذلك لجأوا الى تأويل كل ما يخالف هذه القاعدة . ومن هنا كان القانون الحاكم لهم فى التأويل هو وجوب اتباع قاعدتهم العقلية تلك ولزوم تطبيقها .

(١) د . حمودة غرابه : ابن سينا بين الدين والفلسفة ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، نقلا عن رسالة للجاحظ مطبوعة على هامش كتاب الكامل للمبرد ، ج ٢ ، ص ٢٥١ .

ثانيا : قانون التأويل عند الأشاعرة

من خلال دراستنا لفرقة أهل السنة علمنا أنه قد نشأت فرقة الأشاعرة بين اتجاهين متنافيين ومتعارضين في الرأي تجاه النصوص الدينية . فبينما اتجه المعتزلة الى الاعتماد على العقل كليا وقدموه على النبي وجعلوه أصل للشرع وغالوا في ذلك . نجد الطرف الآخر المواجه وهو اتجاه النصيين الذين طبقوا النبي بحرفيته فوقموا نفي التشبيه والتجسيم وهكذا .

فالمعتزلة كما نعلم كانوا يقولون اليد بمعنى النعمة أو القدرة والاستواء بالاستيلاء .

أما المشية مثل فرقة الحشوية فكانوا يقولون يده يد جارحة والاستواء جلوس على العرش وحلول فيه لذلك رفضت فرقة الأشاعرة على يد مؤسسها الامام أبي الحسن الأشعري كلا الاتجاهين بعد أن رأى الامام أن موقف المعتزلة هنا خطر على العقيدة حيث أنه أدى بهم الى انكار صفات المعاني لله تعالى كالعلم والقدرة والارادة . . . الى آخر ما ورد من هذه الصفات في القرآن الكريم والسنة الشريفة لذلك لجأ الامام الأشعري الى توضيح أن هذه الصفات ورد بها الشرع ومن ثم يجب الايمان بها فضلا عن اقرار العقل بوجودها لله تعالى حيث أنها صفات كمال ولي نفيها عنه تعالى نقي وهو محال .

لذلك قال الامام أبو الحسن الأشعري : " أن أبا الهذيل قد أخذ قوله - أي في نفي الصفات - من أرسطو فان أرسطو قال في معنى كتبه أن الباري علم كله قدره كله حياه كله سمع كله بصر كله فحسن أبو الهذيل لفظة أرسطو وقال علمه هو

هو وقدرته هي هو " . (١٦)

وعلى ذلك نجد الامام الأشعري قد وصف تأويلاتهم بأنها أشبه بالتحريف منها بالتأويل اذ أنهم يؤولون على حسب أهوائهم ولا يرجعون في تأويلاتهم الى مأثور عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم " . (١٧)

ويقول الدكتور محي الدين المصافي : " ان الامام الأشعري هاجم المعتزلة لأنهم تغالوا في استعمال العقل وأدخلوه في كل شيء حتى أوجبوا به على الله اثابة الطائع وتعذيب العاصي وأوجبوا عليه فعل الأصلاح وعن طريق التغالي في استعمال العقل نفوا عن الله صفات المعاني قال بهم الأمر الى التعطيل وجعلوا الله تعالى في صورة مجردة لا يستطيع العقل أن يتصورها وليست هي الصورة التي رسمها القرآن لله تعالى في عقول المؤمنين وقلوبهم ولسيرهم وراء النزعة العقلية بغير أن يعرفوا للعقل حدودا يجب أن يقف عندها قالوا بخلق القرآن وأولوا نصوص القرآن حسب أصول وضعوها بعقولهم وأنكروا رؤية الله باسم العقل فحرموا المؤمن من أسمى ما يصبو اليه في الآخرة وباسم العقل أنكروا كثيرا من الأحاديث النبوية وفتحوا الباب على مصراعيه لأعداء الدين ليطمعنوا في المسنة وهي الأصل الثاني للتشريع " . (١٨)

وكما رفض الأشعري منهج المعتزلة المتطرف والمغالي في العقل رفض أيضا طريقته من أخذ النص على ظاهره بالمعنى الحرفي الذي يؤدي الى التشبيه والتجسيم

(١٦) الأشعري : مقالات الاسلاميين ج ٢ ص ١٧٨ ، د . حموده غزابة : ابن

سينا بين الدين والفلسفة ، ص ٣١ ، نقلا عن معجم الأدباء لياقوت ، ج ٣ ، ص ٦٤ .

(١٧) ابن عساكر : تبیین کذب المعتزلی فیما نسب الی الامام الأشعری ، ص ١٢٨ ، ط

التوفيق بدمشق ، سنة ١٣٤٧ هـ ، مكتبة كلية أصول الدين ، ٢٥١٣ .

(١٨) د . محي الدين أحمد المصافي : التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكری الاسلام

ط الأولى ، مكتبة الأزهر ، ص ١٣١ .

لله تعالى واختار منها وسطا وهو الأخذ بالعقل والشرع معا .

يقول صاحب كتاب التوفيق بين الدين والفلسفة " ومهاجمة الأشعرى للجامدين على النصوى وللمتغالين فى استعمال العقل وهم المعتزلة جعلت الباحثين يقولون أن الأشعرى اختار الطريقة الوسط ٠٠٠ فجعل الأشعرى النصوى أصلا واستخدم العقل لشرحها وفهمها وتأبيدها فقال : ان معرفة الله تحصل بالعقل ولكن لا تجب الا بالشرع لأن الله تعالى يقول : " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " . (١٩) ، (٢٠)

ويقول ابن عساکر " فسلک - أى الامام الأشعرى - طريقه بينهما فقال فعله فى العرش يسمى استواء " . (٢١)

وقد صرح ابن خلدون بنزعة الأشعرى التوسطية هذه حيث قال " وقام الشيخ أبو الحسن الأشعرى امام المتكلمين فتوسط بين الطوائف ونفى التشبيه وأثبت الصفات المعنوية وقصر التنزيه على ما قهره عليه السلف وشهدت الأدلة المحققة لعمومه فأثبتت الصفات الأربع المعنوية والسمع والبصر والكلام القائم بالنفس بطريق العقل والنقل " . (٢٢)

وقد كان منهج الأشعرى فى الصفات هو الاثبات مع نفي الكيفية حيث قال :

(١٩) سورة الاسراء ، جزء من آية ١٥ .

(٢٠) د . محى الدين الصافى : التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكرى الاسلام ،

ط الأولى ، مكتبة الأزهر ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢١) ابن عساکر : تبیین کذب المفتى ، ص ١٥٠ .

(٢٢) المقدمة لابن خلدون ، ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

" ان الله مستو على عرشه كما قال تعالى : " الرحمن على العرش استوى " (٢٣)
وان له وجهها كما قال تعالى " ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام " . (٢٤)

وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى : " خلقت يدي " (٥) ، وكما قال
تعالى : " بل يباه مبسوطان " (٦) وأن له عينا بلا كيف كما قال تعالى :
" تجري بأعيننا " . (٢٧)

ويقول ابن تيمية " والأشعري يثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى
ولهذا يثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة .

ويثبت الاستواء على العرش ويرد على من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص
بالعرش " . (٢٨)

ومن هنا نقول أن منهج الأشعري في الصفات لم يكن الاثبات فقط وانما نزل
الى معركة التأويل بمعنى التفسير والفهم للنص في ضوء العقل السليم فهو قد استعمل
العقل في منهجه كما يوضح ذلك الامام الشهرستاني حيث قال : " وله أيضا قولـــــــــه

(٢٣) سورة طه ، آية ٥٠

(٢٤) سورة الرحمن ، آية ٢٧

(٢٥) سورة ص ، جزء من آية ٧٥

(٢٦) سورة المائدة ، جزء من آية ٦٤

(٢٧) سورة القمر ، جزء من آية ١٤

(٢٨) ابن تيمية : موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، ج ٢ ، ص ٨ ، ط الثانية

مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٩٥٠ م

فى جواز التأويل " . (٢٩)

اذن فهو يصرح بأن الامام الأشعرى يجوز التأويل ولم يقف عند حد الاثبات فقط وما يؤكد ذلك أيضا قول الامام البغدادى " وكان شيخنا أبو الحسن يقول : لابد فى كل عصر من العلماء من يعلم تأويل ما تشابه من القرآن " . (٣٠)

لذلك نجد الامام الأشعرى فى كتابه اللمع قد حاول البرهنة على تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث وذلك بالعقل والنقل معا .

فالتأويل عنده اذن كما ذكرنا بمعنى الفهم العقلى للنص لتفسيره وتوضيحه ثم

تفويضى المعنى والكيف لله تعالى ولم يكن هنا هو السبيل الذى سلكه المعتزلة فى تأويلاتهم كما نعلم .

اذن لم يمنع الامام الأشعرى جواز التأويل كما يدعى ذلك ابن تيمية حيث قال :
" وأئمة أصحابه كأبي الحسن الطبرى وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلى والقاضى أبى بكر متفقون على اثبات الصفات الخيرية التى ذكرت فى القرآن كالأستواء والوجه واليد وإبطال تأويلها وليس له فى ذلك قولان أصلا بل وجميع من يحكى المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله " . (٣١)

(٢٩) الشهرستانى : الطل والنحل ، ج ١ ، ص ٩٢ .

(٣٠) البغدادى : أصول الدين ، ص ٢٢٣ ، ط الأولى ، استانبول ، سنة ١٩٢٨ م .

(٣١) ابن تيمية : موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، ج ٢ ، ص ١١ .

فابن تيمية يذكر أن الامام الأشعري لم يقل بجواز التأويل وأنه ليس له سوى قول واحد هو القول بالاثبات لصفات الله تعالى . وهذا ليس بصحيح كما اعتقد حيث أن الامام الأشعري كما نرى يعلم تماما أنه ليس هناك تعارض بين النى والعقل .

وهناك ما حكاه ابن عساكر عن قول الامام الأشعري " ما جاء به الكتاب والسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة مستقيم على العقول الصحيحة والآراء السديدة " . (٣٢) وهذا يعضد رأينا في القول بأن الامام الأشعري اتجه الى اعمال العقل فى النى وتأويل النى بمعنى فهمه وتفسيره وتوضيحه على ضوء العقل ثم تفويض الأمر لله تعالى فى تكييف النى كما أراد الله تعالى له .

هذا عن موقف الامام الأشعري من التأويل . ونضرب مثل آخر على موقف الأشاعرة من هذه القضية فنأخذ الامام الغزالى مثل لذلك حيث أنه تلميذ نجيب من تلامذة الامام الأشعري فنرى أنه حين نظر الى النى الدينى ووجد أن هناك آيات كريمة وأحاديث شريفة تشير بظاهرها الى التشبيه والتجسيم فى ذات الله تعالى وصفاته وهو ما يتنافى قطعاً مع التنزيهات العقلية لذات الله تعالى وصفاته نجد أنه قال " بين المعقول والمنقول تصادم فى أول النظر وظاهر الفكر " . (٣٣)

وترتب على ذلك أن كان له موقف نا نظرة مزدوجة فى هذه القضية حيث لم يقل بالتأويل مطلقاً ولا بالتفويض قولاً واحداً وإنما جمع بينهما فى تلك البيوتقة التى صهر فيها معادن الناس وأصنافهم ومستوياتهم فليس الناس فى نظره على مستوى واحد من المسألة وإنما

(٣٢) ابن عساكر : تبين كذب المفترى ، ص ١٠٥ .

(٣٣) الغزالى : قانون التأويل ، ص ٦ ، مطبعة الأنوار ، ط الأولى ، سنة ١٩٤٠م .

الناس في نظره فريقان : عوام • وعلماء • (٣٤)

وقد أباح التأويل للعلماء فقط وحذر العوام منه حيث قال في شأن العوام وموقفهم من النصوص المشبهة " الحق فيه الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأسا والحذر عن إبداء التصريح بتأويل لم تصرح به الصحابة وحسم باب السؤال رأسا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث واتباع ما تشابه من الكتاب والسنة " (٣٥)

ثم يقول الامام الغزالي : " وانا سأل العوام عن هذه المتشابهات فانه يجب زجرهم عن السؤال لأن عقولهم لا تتسع لفهم المعقولات ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات " (٣٦)

اذن فعليهم السكوت وعدم السؤال أما انا سألوها عن المتشابه وأخذوا يخوضون فيه فانه يجب زجرهم ومنعهم بل وضربهم بالدره تماما كما كان - عمرضى الله عنه - يفعل بكل من سأل عن الآيات المتشابهات • وكما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في الإنكار على قوم خاضوا في مسألة القدر وتجادلوا حول القدر فقال صلى الله عليه وسلم : "أبينا أمتم " وقال : " انما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال " (٣٧)

(٣٤) الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٣٠ •

(٣٥) الغزالي : فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة ، ص ١٨٨ ، تحقيق د. سليمان

دنيا ، ط الأولى ، سنة ١٩٦١ م ، ط عيسى الحلي •

(٣٦) الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٢٦ ، ط الأولى ، مكتبة الحسين التجارية •

(٣٧) الغزالي : الجام العوام ، ص ١٢ ، المطبعة المنبرية ، سنة ١٣٥١ هـ •

اذن فهو يرى أنهم ليسوا بأهل للبحث في معاني هذه الصفات ومقامهم هو مقام التفويضي والتوقف عن التأويل لذلك فهو يوجه العامة الى الايمان بظاهر النص مع الاعتقاد والتصديق بأن هذه الألفاظ انما أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته ويصدق الرسول صلى الله عليه وسلم في وصفه لله تعالى حيث قال : " وعلى العامة بعد ذلك الايمان والتصديق وأن يعلموا قطعاً أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صادق في وصف الله تعالى بما وصف به .

فعليهم الايمان بذلك وليقنوا بأن ما قاله صدق وأن وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فهو كما وصفه حق بالمعنى الذى أراده وعلى الوجه الذى قاله وان كان الواحد منهم لا يقف على حقيقته " . (٣٨)

ثم ينصح الامام الغزالي بضرورة ابعاد العوام عن ذلك بأن يقال لهم " لستم من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله به فافعلوه وما نهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيتم عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئاً من ذلك فاسكتوا وقولوا : آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم الا قليلا وليس هذا من جملة ما أوتيناها " . (٣٩)

هذا عن العوام . .

أما الصنف الآخر وهم العلماء فهم كما يقول الامام الغزالي : أهل الغوص فى بحار المعرفة ومع ذلك فلا يسعد الا واحداً من عشرة منهم " بالدر المكنون والسر المخزون " . (٤٠)

(٣٨) الغزالي : الجام العوام ، ص ١٠ .

(٣٩) الغزالي : الجام العوام ، ص ١٣ .

(٤٠) الغزالي : المرجع السابق ، ص ١٦ .

وهنا تبدو ملاح صوفية الامام الغزالي حيث يقول : " وكشف الحقائق ومعرفة الأشياء على ما هي عليه وإدراك الأسرار التي يترجمها ظاهر ألفاظ هذه العقيدة لافتح له الا المجاهدة وقمع الشهوات والاقبال بالكلية على الله تعالى وملزمة الفكر الصافي عن شوائب المجادلات وهي رحمة من الله عز وجل تفيض على من يتعرض لنفحاتها بقدر الرزق وبحسب قبول المحل وطهارة القلب . (٤١)

اذن فلا يجوز كما يقرر حجة الاسلام أن يمارس العوام وظيفة التأويل . ولا يجوز أيضا للعلماء أن يمنحهم الفرصة الى ذلك .

وهو يضع مواصفات ومعالم توضح لنا من يستطيع أن يقوم بالتأويل من العلماء ولكن مع وضع قيود للأخذ بالتأويل فيقول " ينبغي أن يكون بحثهم بقدر الضرورة وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع " . (٤٢)

لذلك فهو يرى أنه يجب أحيانا الكف عن التأويل وتعيين المعنى المراد اذا لم يوجد الدليل القاطع على المعنى المراد وأيضا عند تعارض الاحتمالات الواردة على الدليل " لأن الحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر " . (٤٣)

ويقول الامام الغزالي أيضا : " وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات والعقل في هذا بين أن يحكم بالظن وبين أن يقول : أعلم أن ظاهره غير مراد اذ فيه تكذيب للعقل وأما عين المراد فلا أدري ولا حاجة الى أن أدري اذ لا يتعلق به عمل

(٤١) الغزالي : احياء علوم الدين ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٤٢) الغزالي : فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة ، ص ١٨٨ .

(٤٣) الغزالي : قانون التأويل ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، ص ١١ .

ولاسبيل فيه الى حقيقة الكشف واليقين ولست أرى أن أحكم بالتخمين . " (٤٤)

وجملة القول أننا نرى أن الامام الغزالي يحرم التأويل والبحث عن معانى الصفات المتشابهة الا على صنف من الناس تنطبق عليهم تلك الصفات التى وصفهم بها . وفيما عدا هم من أصناف الناس الآخر بها كانت درجات معارفهم ومستويات عقولهم فانهم يجب عليهم الكف عن محاولة التأويل .

لذلك فان الغزالي يعيب على المعتزلة الذين ركنوا الى العقل وأولوا كل ما يخالف العقل من النصوص الشرعية وقال انهم : " ارتقوا مرتقى صعبا وطلبوا مطلباً عظيماً وسلكوا سبيلاً شاقاً فلقد تشوقوا الى مطعم ما أعماه وانتهجوا مسلكاً ما أوعره " . (٤٥)

ومن هنا فان الامام الغزالي نفسه يقرر فى صراحة لا لبس فيها أن التفويى هو مذهب السلف من الصحابة والتابعين كما يؤكد على أن مذهب السلف هو الحق وأن غيره بدعة مذمومة كما أنه يرى أن مذهب السلف يجب أن يكون مذهب السواد الأعظم من الناس . وبهذا يكون قد قصر التأويل كما رأينا على طائفة خاصة وهى طائفة العلماء الذين خلغ عليهم هذه السمات التى تكاد تحصرهم فى أنبياء الله وأولياءه .

وبشيد صاحب كتاب التوفيق بين الدين والفلسفة (٤٦) بموقف الأشاعرة ومنهم الامام الغزالي من قضية التأويل حيث يقول :

" ماذهب اليه أهل السنة من الأشاعرة فى شأن التأويل هو أحسن ما قيل

(٤٤) الغزالي : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٤٥) الغزالي : قانون التأويل ، ص ٩ .

(٤٦) د . محى الدين الصافى : التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكرى الاسلام ،

ط الأولى ، مكتبة الأزهر ، ص ١١٧ .

فى هذا الموضوع فقد ذهبوا الى أنه لو تعارض ظاهر القرآن مع ما قام عليه الدليل اليقيني البرهانى يجب أن تؤول الآيات التى يتعارض ظاهرها مع ما قام عليه الدليل البرهانى وقد قام الدليل البرهانى على أن الله ليس بجسم وليس فى مكان يجب أن تؤول الآيات التى يوهم ظاهرها اثبات الجسمية لله تعالى " .

كما يقول : " أما الآيات التى تتحدث عن خلق العالم وابداع الله تعالى له من العدم وكذلك الآيات التى تتحدث عن البعث الجسمانى فهى آيات محكمة يجيب أن تبقى على ظاهرها لأنه لم يقم دليل برهانى يقينى على أن العالم أزلى وأن المعدوم لا يعود أو أن بعث الأجسام مستحيل . هذا هو ما ارتضاه كبار المفكرين من الأشاعرة الذين توسطوا بين السلف الذين يمنعون التأويل مطلقا وبين هؤلاء الفلاسفة الذين يريدون تأويل كل ما يتعارض مع فلسفة أرسطو من آيات القرآن " .

هذا عن موقف المعتزلة من النص القرآنى الكريم ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يتجلى لنا من هذا الموقف أنهم لم يشغلهم سوى اتباع القاعـدة العقلية التى وضعوها وفرضوها لذلك لجأوا الى تأويل كل ما يخالف هذه القاعدة . ومن هنا كان القانون الحاكم لهم فى التأويل هو وجوب اتباع قاعدتهم العقلية تلك ولزوم تطبيقها .

ثالث : قانون التأويل عند ابن رشد

قبل أن نوضح معالم قانون التأويل التي حددها ابن رشد في كتبه نرى أنه من الواجب علينا أن نبين معنى التأويل لدى ابن رشد حيث أنه كان وسيلته في التوفيق بين الدين والفلسفة فهو يقول : " ومعنى التأويل هو : اخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية الى الدلالة المجازية من غير أن يُخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو " بسببه " أو لاحقه أو مقارنة أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي " . (٤٧)

وهو يبين أن التأويل وسيلة يلجأ اليها المفكر عندما يجد تعارضا بين نص ديني وحقيقة عقلية فيحاول أن يفسر النص أو يؤوله بحيث يتفق هذا المعنى الذي أعطاه له والحقيقة العقلية التي سبق له التوصل اليها مع مراعاة عدم لوى المعنى اللفظي وفي هذا يقول ابن رشد : " ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى اليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي لتجنب المصادمة بين النص والعقل " . (٤٨)

والسبب - كما يذكر ابن رشد - في انقسام الشريعة الى ظاهر له أهله وهم العامة وأشباههم وباطن له أهله وهم ذوو البرهان هو اختلاف نظر الناس وتباين قرائحهم في التصديق وتفاوتهم في العقول والمثارك ولهذا تختلف استعداداتهم وقدراتهم في فهم وإدراك ما جاء به الشريعة من المعتقدات .

(٤٧) ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، تحقيق

د . محمد عمارة ، دار المعارف ، ص ٣٢ .

(٤٨) ابن رشد : فصل المقال ، ص ٣٣ .

اذن فابن رشد يرى أن للشرع ظاهراً وباطناً • فالظاهر هو تلك الأمثال
المضروبة لتلك المعاني والباطن هو تلك المعاني التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان" • (٤٩)

وهو يرى أن المولى جل وعلا قد خصى هذا الظاهر للعامة ف ضرب هــ
الأمثلة الواضحة لتلك المعاني الخفية المستترة ودعاهم إلى التصديق بتلك الأمثال المضروبة
وجعل المعاني الباطنة للخاصة أو ذوي العقول والمعارك العالية •

وعند حدوث التعارض بين الظاهر وبين ما يؤدي إليه البرهان العقلي فلا بد من
التأويل حينئذ ولكن ابن رشد لم يترك الحبل على الغارب في التأويل وإنما قنن له قوانين
وحدد له معالم خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى ضرر بالشريعة فاهتم بوضع ضوابط وحدود
معينة للتأويل حتى لا يطلق العنان لكل الناس فيحدث الخلل غير المطلوب فـ
الشرع •

معالم القانون عند ابن رشد :

لقد قنن ابن رشد للتأويل بقوانين وقواعد يستند إليها ويرتكز عليها وأن يكون
له حدود مرسومة حتى لا تحدث فوضى في التأويل فيلجأ إلى التأويل كل من يريد •
لذلك قام بتحديد من يكون له حق التأويل ثم قام بتحديد النصوص التي يجب تأويلها
دون غيرها وتحديد من يكشف لهم عن الحقائق المستترة وراء المعنى الظاهري للنص
الديني •

أولا : من يكون له حق التأويل

أدرك ابن رشد مدى الخطورة التي يشكلها ترك موضوع التأويل لمن هو من غير أهله على الشريعة لذلك لجأ إلى تحديد من يقوم بالتأويل بناءً على تصنيفه لمواقف الناس من التأويل فيقول :

" الناس في الشريعة على ثلاثة أصناف : صنف ليس هو من أهل التأويل أصلاً وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب وصنف هو من أهل التأويل الجدلي وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط أو بالطبع والعادة • وصنف هو من أهل التأويل اليقيني وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة أعني صناعة الحكمة • وهذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة أفضى ذلك بالصرح له والمصرح إلى الكفر •

والسبب في ذلك أن مقصوده إبطال الظاهر وإثبات المؤول فإذا بطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر ولم يثبت المؤول عنده أناه ذلك إلى الكفر إن كان في أصول الشريعة • فالتأويلات ليس ينبغي أن يصرح بها للجمهور ولا أن تثبت في الكتب الخطابية أو الجدلية أعني الكتب التي لا تأويل الموضوع فيها من هذين الجنسيتين كما صنع ذلك أبو حامد " . (٥٠)

اذن فإن ابن رشد يجعل التأويل قاصر على أهل البرهان الراسخون في العلم والذين يوصل منهم إلى الحقيقة أما الجمهور والعامة منهم ليسوا من أهل التأويل لضعف عقولهم وتهاافت مداركهم وكذلك أهل الجدل وهم الكلاميون الذين هم أعلى

رتبة من الجمهور وذلك لتهاافت منهجهم وضعف نظرمهم وقصوره عن الوصول الى الحقيقة

لذلك يؤكد ابن رشد على عدم التصريح بالتأويل لغير أهله وهم الفلاسفة القادرون على النظر العقلي البرهاني وحدهم دون غيرهم وكذلك يؤكد على عدم اثبات هذا التأويل في الكتب الخطابية والجدلية الموضوعة للعامة وأمثالهم من أهل الجدل يقول ابن رشد : " وأما من كان من غير أهل العلم فالواجب في حقه حملها على ظاهرها وتأويلها في حقه كفر لأنه يؤدي الى الكفر ولذلك مانرى أن من كان من الناس فرضه الايمان بالظاهر فالتأويل في حقه كفر لأنه يؤدي الى الكفر فمن أفشاه له من أهل التأويل فقد دعاه الى الكفر والداعى الى الكفر كافر ولهذا يجب أن لا تثبت التأويلات الا في كتب البراهين لأنها اذا كانت في كتب البراهين لم يصل اليها الا من هو من أهل البرهان فأما اذا أثبتت في غير كتب البرهان واستعمل فيها الطرق الشعرية والخطابية أو الجدلية كما يصنعه أبو حامد فخطر على الشرع وعلى الحكمة " . (٥١)

ويوضح ابن رشد السبب في رأيه هذا بقوله : " وفي أخذ العامة وتكليفهم بالايان بظواهر النصوص وحدها دون مافيه من معان خفية : سعادتهم وذلك بأن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور هو العمل فما كان أجدى في الدفع اليه كان أفضل من غيره . أما الخاصة فان مقصودهم الأول هو الأثران معا : العلم والعمل ولهذا كانت سعادتهم في تأويله لمعرفة المعانى الخفية المرادة من النصوص " . (٥٢)

فابن رشد يعلل وجوب عدم التصريح بالتأويل للجمهور لأنه يرى أنه لا يقع التصديق لهم الا من قبل التخيل ويصعب عليهم الايمان بالمجردات .

وخلاصة القول أن ابن رشد قصر العمل بالتأويل على فئة واحدة هي أهل

(٥١) ابن رشد : فصل المقال ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٥٢) محمد يوسف موسى : بين الدين والفلسفة في رأى ابن رشد ، بيروت ، سنة ١٩٨٨ ، ص ٩٩ ، نقلا عن الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ، ص ١٨١ .

البرهان ثم استبعد الجمهور والجدليين من القيام بهذا .

كذلك حرص على عدم اذاعة التأويل لغير أهله فضمن بمعرفة ذلك المنهج على من يقصر عقله وادراكه عن فهمه على الوجه الصحيح وبين السبب في ذلك وهو عدم الاضطرار بالشرعية أو الايقاع بهذه الطوائف من الناس - الذين هم ليسوا من أهل البرهان - في الكفر والضلال .

فقد قال " وأما المصريح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر لمكان دعائه للناس الى الكفر وهو ضد دعوة الشارع وبخاصة متى كانت تأويلات فاسدة في أصول الشريعة كما عرض ذلك لقوم من أهل زماننا فانا قد شاهدنا منهم أقواما ظنوا أنهم تفلسفوا وأنهم قد أدركوا بحكمتهم العجيبة أشياء مخالفة للشرع من جميع الوجوه أعنى لا تقبل تأويلا وأن الواجب هو التصريح بهذه الأشياء للجمهور فصاروا بتصريحهم للجمهور بتلك الاعتقادات الفاسدة سببا لهلاك الجمهور وهلاكهم في الدنيا والآخرة " . (٥٣)

ثانيا : ما يجوز تأويله وما لايجوز

يرى ابن رشد أنه يجوز مخالفة اجماع المسلمين في التأويل اذا كان هذا الاجماع ظني لا يقيني حيث يقول " فان قال قائل أن في الشرع أشياء قد أجمع المسلمون على حملها على ظواهرها وأشياء على تأويلها وأشياء اختلفوا فيها . فهل يجوز أن يؤدي البرهان الى تأويل ما أجمعوا على ظاهره أو ظاهر ما أجمعوا على تأويله ؟ قلنا : أما لو ثبت الاجماع بطريق يقيني لم يصح وإن كان الاجماع فيها ظنيا فقد يصح . ولذلك قال أبو المعالي " الجويني " وأبو حامد " الغزالي " وغيرهما من أئمة النظر : ————— :

(٥٣) ابن رشد : فصل المقال ، ص ٥٩ ، ٦٠

" انه لا يقطع بكفر من خرق الاجماع فى التأويل فى أمثال هذه الأشياء " (٥٤)

اذن فالتأويل جائز دون أن يؤدي الى الوقوع فى الكفر خاصة وأن الاجماع صعب فى عصر من العصور كما يقرر ذلك الامام الغزالي فى كتابه " فيصل التفرقة " .

ويوضح ابن رشد المعانى فى الشريعة مبينا ما يقبل التأويل منها وما لا يقبل فيذكر أن المعانى الموجودة فى الشرع توجد على خمسة أصناف :

وذلك أنها تنقسم أولا الى صنفين . صنف غير منقسم وينقسم الآخر منها الى أربعة أصناف . فالصنف الأول الغير منقسم هو أن يكون المعنى الذى صرح به هو بعينه المعنى الموجود بنفسه . والصنف الثانى المنقسم هو : أن لا يكون المعنى المصرح به فى الشرع هو المعنى الموجود وإنما أخذ بدله على جهة التمثيل وهذا القسم ينقسم أربعة أقسام :

الأول : أن يكون المعنى الذى صرح بمثاله لا يعلم وجوده الا بمقاييس بعيدة مركبة تتعلم فى زمان طويل وصنائع جمة وليس يمكن أن تقبلها الا القطر الفائقة ولا يعلم أن المثال الذى صرح به فيه هو غير الممثل الا بمثل هذا البعد الذى وصفناه .

والثانى : مقابل هنا وهو أن يكون يعلم بعلم قريب منه الأثران جميعا أعنى كون ما صرح به أنه مثال ولماذا هو مثال .

والثالث : أن يكون يعلم بعلم قريب أنه مثال لشيء ويعلم لماذا هو مثال بعلم بعيد .

والرابع : عكس الثالث • وهو أن يعلم بعلم قريب لمانا هو مثال • ويعلم بعلم

بعيد أنه مثال •

فأما الصنف الأول من الصنفين الأولين لا يجوز تأويله مطلقا بل يجب أخذه
حسب ظاهره للناس جميعا • وأما الصنف الأول من الثاني وهو البعيد في الأمرين جميعا
فتأويله خاص بالراسخين في العلم ولا يجوز التصريح به لغير الراسخين •

وأما المقابل لهذا وهو القريب في الأمرين فتأويله هو المقصود منه والتصريح به

واجب •

وأما الصنف الثالث : فالأمر فيه ليس كذلك لأن هذا الصنف لم يأت في—
التمثيل من أجل بعده على أفهام الجمهور وإنما أتى فيه التمثيل لتحريك النفوس اليه • وهذا
مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض " وغيره مما
أشبه هذا • وهذا الصنف تأويله خاص بالعلماء ويؤولونه لأنفسهم خاصة • ويقال
للآخرين الذين شعروا أنه مثال ولكن ليسوا من أهل العلم الذين يعرفون لمانا هو
مثال : بأنه من المتشابه الذي يجب عدم البحث عنه إلا للعلماء الراسخين أو ينقل
لهم التمثيل لما هو أقرب إلا معارفهم ومداركهم كما أشار الغزالي في كتابه " التفرقة بين
الاسلام والزندقة " •

وأما الصنف الرابع وهو المقابل لهذا وهو : أن يكون كونه مثلا معلوما بعلم بعيد
إلا أنه انا سلم أنه مثال ظهر عن قريب لمانا هو مثال ففي تأويل هذا أيضا نظر عند الذين
يدركون أنه لمانا هو مثال ولا يدركون أنه مثال إلا بشبهة وأمر مقنع إذ ليسوا من العلماء
الراسخين في العلم •

فيمكن أن يقال أن الأحفظ للشرع ألا يتعرض لتأويله بل الأولى بالنسبة لغير
العلماء أن نبطل الأمور التي من أجلها ظنوا أن المعنى الظاهر من النى هو مثال لآخر

خفى هو المراد منه ولنا كذلك أن نقول بجواز التأويل لهؤلاء أيضا وذلك لقوة الشبه بين
المعنى الخفى المراد وبين ما ضرب رمزا ومثالا له " (٥٥)

وبعد أن صنف ابن رشد هذا التصنيف وجد أن الصنفين الآخرين متى أبيح
التأويل فيها تولدت منه اعتقادات غريبة وبعيدة عن ظاهر الشريعة وربما فشلت فأنكرها
الجمهور وهذا هو الذي عرض للصوفية ولمن سلك من العلماء هذا المسلك • ولما تسلط
على التأويل في هذه الشريعة من لم تتميز له هذه المواضع ولا تميز له الصنف من
الناس الذي يجوز التأويل في حقهم اضطرب الأمر فيها ووجد بين المسلمين فرقة يكفر بعضها
بعضا وهذا كله جهل بما قصد الشارع وتعد على الشريعة نفسها " (٥٦)

هكذا يوضح ابن رشد المعاني المتعددة الموجودة في الشريعة وأن فيها ما يجوز
تأويله وما لا يجوز وهي تتوقف على حال المؤول ومكانته من معرفة البرهان وأنه وفقا لتقسيم
معاني الشريعة يكون لكل صنف من الناس ما يلائمه •

إن من التأويل يختلف من شخص لآخر على النى الواحد فقد يجوز تأويل ظاهر
معين في حق فرد ولا يجوز تأويل نفس الظاهر في حق فرد آخر وذلك تبعا لمكانة
الفرد من معرفة البرهان •

ويبدو من عرض ابن رشد صعوبة تحديد ما يجوز تأويله وما لا يجوز وهذا يجعل
التأويل ليس أمرا سهلا متاحا للجميع بل لا يستطيع أن يقوم به إلا صنف مؤهل من
الناس هم أهل البرهان كما ذكرنا سابقا •

(٥٥) ابن رشد : مناهج الأدلة ، تحقيق د. محمود قاسم ، ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

(٥٦) المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

نقد ابن رشد للمتكلمين في قضية التأويل

لقد رأينا فيما سبق كيف نهى ابن رشد عن الخوض في مسألة التأويل وقصره على طائفة واحدة وهم أهل البرهان وضمن به على غيرهم من الناس بل وأضاف الى ذلك النهي عن الكشف عن هذه التأويلات لغير أهلها من هذا المنطلق هاجم ابن رشد المتكلمين من معتزلة وأشاعرة هجوما عنيفا من خلال نقده لمسألة تأويل النصوص الدينية حيث اعتبرهم قد أخطأوا خطأ كبيرا وانحرفوا عن الطريق السليم عندما اتجهوا الى التأويل بدون ضوابط مما أدى الى تعدد التأويلات وتضاربها وتعارضها وأثر ذلك بالتبعية في عقائد الناس فانقسم المسلمون فيما بينهم الى طوائف متنافرة متناحرة كما تنبأ بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : تفرقت اليهود على احدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة" . (٥٧)

ويفسر ابن رشد هذا الحديث فيقول : " ان المراد بالطائفة الواحدة هي التي اتبعت ظاهر الشرع ولم تأوله واذا أولته لم تصرح بتأويله للناس" . (٥٨)

ويضرب ابن رشد لذلك مثالا يوضح لنا فيه كيف كانت اباحة التأويل لعامة الناس سببا في هذه الفرقة والشحناء بين أبناء الملة الواحدة فيقول :

(٥٧) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الايمان باب ١٨ ، ماجاء في افتراق هذه الأمة ٢٥/٥ / ٢٦٤٠ ، وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه في سننه ، كتاب الفتن باب ١٧ ، افتراق الأمم ٢ / ١٣٢١ ، وأحمد في مسنده : ٣٣٢ / ٢ ، والدارمي في سننه كتاب السير ، باب ٧٥ في افتراق هذه الأمة ٢ / ١٥٨ / ٢٥٢١ . (٥٨) ابن رشد : مناهج الأدلة ، ص ١٨٣ .

" ومثال مقصد هؤلاء مع مقصد الشارع مثال من قصد الى طبيب ماهر قصد الى حفظ صحة جميع الناس وإزالة الأمراض عنهم بأن وضع لهم أقاويل مشتركة التصديق فـى وجوب استعمال الأشياء التى تحفظ صحتهم وتزيل أمراضهم وتجنب أضرارها اذ لم يمكنه فيهم أن يصير جميعهم أطباء لأن الذى يعلم الأشياء الحافظة للصحة والعزلة للمرضى بالطرق البرهانية هو الطبيب فتصدى هذا الى الناس وقال لهم :

ان هذه الطرق التى وضعها لكم هذا الطبيب ليست بحق وشرع فى ابطالها حتى بطلت عندهم أو قال : ان لها تأويلات فلم يفهموها ولا وقع لهم من قبلها تصديق فـى العمل .

افتترى الناس الذين حالهم هذه الحال يفعلون شيئا من الأشياء النافعة فـى حفظ الصحة وإزالة العرض ؟ أو يقدر هذا المصريح لهم بابطال ما كانوا يعتقدون فيها أن يستعملها معهم أعنى حفظ الصحة ؟؟ لا . بل ما يقدر هو على استعمالها معهم ولا هم يستعملونها فيشغلهم الهلاك .

هذا ان صرح لهم بتأويلات صحيحة فى تلك الأشياء لكونهم لا يفهمون ذلك التأويل فضلا ان صرح لهم بتأويلات فاسدة لأنهم يؤول بهم الأمر الى أن لا يروا أن ها هنا صحة يجب أن تحفظ ولا مرضا يجب أن يزال فضلا عن أن يروا أن ها هنا أشياء تحفظ الصحة وتزيل العرض .

وهذه هى حال من يصرح بالتأويل للجمهور ولمن ليس هو بأهل له مع الشرع ولذلك هو مكسب له وصاد عنه والصاد عن الشرع كافر . " (٥٩)

(٥٩) ابن رشد : فصل المقال ، ص ٦٠ ، ٦١ ، مناهج الأدلة تحقيق ق

د . محمود قاسم ، ص ١٨٢ .

فكما أن الدواء لصحة الأبدان كذلك الشرع للأنفس ونسبة الطبيب لصحة الأبدان كنسبة الشارع لصحة الأنفس . وتصدى هذا الإنسان الذي ليس بطبيب الى تغيير علاج الطبيب كتصدى من قام بالتأويل للشرع وليس هو من أهل البرهان وقد كان هذا البلاء العظيم في الشريعة الاسلامية على يد الخوارج فهم كما يقول ابن رشد أول من تصدى لتغيير دواء الطبيب " أى لتأويل الشرع بدون توفر مقومات ذلك لديهم ، ثم المعتزلة ثم الأشعرية ثم الصوفية " . (٦٠)

فأولت المعتزلة آيات كثيرة وأحاديث كثيرة وصرحوا بتأويلهم للجمهور وكذلك فعلت الأشعرية وإن كانت أقل تأويلا . فأوقعوا الناس من قبل ذلك فى شنان وتباغض وحروب ومزقوا الشرع وفرقوا الناس كل التفريق وزائد الى هذا كله أن طرقهم التى سلكوها فى اثبات تأويلاتهم ليسوا فيها لاعم الجمهور ولا مع الخواص أما مع الجمهور فلكونها أغمض من الطرق المشتركة للأكثر وأما مع الخواص فلكونها اذا تؤملت وجدت ناقصة عن شرائط البرهان وذلك يقف عليه بأدنى تأمل من عرف شرائط البرهان " (٦١)

اذن فابن رشد هنا يعيب على المتكلمين تصريحهم بالتأويل للجمهور وذلك لأن تأويلاتهم ليست مفهومة للجمهور فضلا عن أنها لم ترق الى البرهان اليقيني عند الخواص . وبذلك يرى ابن رشد وجوب عدم التصريح للجمهور بالتأويلات التى تقوم على البرهان ولا التأويلات الجدلية كما ينبغى ألا تثبت التأويلات فى الكتب الخطابية أو الجدلية .

فالذى يجب فى حق الجمهور : اقرار الشئ على ظاهره وعدم التصريح لهم بالجمع

بينه وبين الحكمة .

(٦٠) ابن رشد : مناهج الأئمة تحقيق د . محمود قاسم ، ص ١٨٣ .

(٦١) ابن رشد : فصل المقال تحقيق د . محمد عمارة ، ص ٦٣ .

ولم يكتف ابن رشد بهذا الموقف النقدي الذي وقفه من مسألة تأويل النصـومي الدينية عند الفرق الكلامية بل كان قد وعد بأن يتوسع في هذه القضية أكثر من ذلك حيث قال :

" وبودنا لو تفرغنا لهذا المقصد وقدرنا عليه وان أنسأ الله في العمر فسنثبت فيه قدر ما تيسر لنا منه فعسى أن يكون ذلك مبدأ لمن يأتي بعد فان النفس مما تخلل هذه الشريعة من الأهواء الفاسدة والاعتقادات المحرفة في غاية الحزن والتألم وبخاصة ما عرّض لها من ذلك من قبل من ينسب نفسه الى الحكمة فان الأدية من الصديق هي أشد من الأدية من العدو . أعنى أن الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة فالأدية من ينسب اليها هي أشد الأدية مع ما يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة وهما المصطحبتان بالطبع المتحابتان بالجواهر والغريزة .

وقد آناها أيضا كثير من الأصدقاء الجهال ممن ينسبون أنفسهم اليها وهي الفرق الموجودة فيها " . (٦٢)

اذن يتضح لدينا أن فيلسوف قرطبة يؤمن أن الشريعة الكاملة هي التي يكون مبناها على الوحي والعقل معا فيجب مساندة العقل للوحي فلا تنافي بينهما .

تعقيب :

لقد رأينا كيف كان ابن رشد شديد الاهتمام بالتأويل بل كان داعية له معتمدا عليه في قضية التوفيق بين الدين والفلسفة حتى لا يصطدم النى والعقل .

(٦٢) ابن رشد : فصل المقال ، تحقيق د. محمد عمارة ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

من أجل ذلك وضع له قواعد وقوانين وحدد له معالم خاصة ونادى بقصره على فئة معينة من الناس وهم أهل البرهان وضمن به على العامة وذلك لتفاوت العقول والمشارك بين الناس ولذلك كان شديد الإنكار على المعتزلة والأشاعرة لتصريحهم بالتأويل للجمهور . ونحن لا نقره على موقفه هنا إذ كيف تستطيع هذه الفرق أن تحبس الفكر الخاص بأهل البرهان عن بقية الناس بعد أن زادت حركة النشر واتسعت الثقافة بين الناس .

هل استطاع هو نفسه أن يمنع آراؤه وتأويلاته من أن تناع وتنتشر بين الناس وأن تظل وقفا على أهل البرهان فقط . لذلك أقول ان ابن رشد جانبه التوفيق فنى رأيه هنا وكان من الأفضل له أن ينتهج منهج السلف فى ذلك ولا يضع رأيه للناس الدينى أحدهم للجمهور والآخر لأهل البرهان ويحاول منع الفكر الخاص عن الجمهور فلا يستطيع منعهم من تناوله والاطلاع عليه وبذلك تحدث الفتنة التى خشى الوقوع فيها .

كذلك يذكر صاحب كتاب التوفيق بين الدين (٦٣) والفلسفة بعنى الأخطاء التى وقع فيها ابن رشد وذلك فى قوله " ان الآيات الناطقة بحدوث العالم وخلقه من العدم يجب أن تؤول لتوافق قول أرسطو بقدوم العالم وأزليته ، والآيات الناطقة بالبعث الجسمانى يجب أن تؤول لتوافق قول الفلاسفة بالمعاد الروحانى وقولهم بأن المعـمـدوم لا يعود كما قال أرسطو فى كتاب الكون والفساد" .

ولكن ننهى هنا البحث باستعارة كلمة أبى حيان التوحيدي حياً
يقول :

" ان الدين والفلسفة مهما كانا مختلفين سببا فى وجودهما يكمل أحدهما الآخر

(٦٣) د . محى الدين الصافى : التوفيق بين الدين والفلسفة عند مفكرى الاسلام ، ط الأولى ، مكتبة الأزهر ، ص ١١٥ .

ان الانسان ليتقرب بالدين من الله كما أنه ليتأمل بالحكمة قدرة الله في الكون • ان الفلسفة كمال انساني في حين أن الدين كمال الهى وليس للكمال الالهى حاجة في الكمال الانسانى بينما هناك حاجة في الكمال الانسانى الى الكمال الالهى " . (٦٤)

فهذه الكلمة أبلغ دليل على التكامل القائم بين الدين والفلسفة أو النظر وأن التأويل ماهو الا محاولة للتوفيق بين الدين والفلسفة ولكن في حدود الكتاب والسنة أى بشرط أن تكون الهيمنة للكتاب الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام على تأويلات العقل الانسانى لقصوره عن ادراك الكثير من الأمور الغيبية •

هذا والله أعلم

والله ولى التوفيق

(٦٤) د • محى الدين الصافى : التوفيق بين الدين والفلسفة ، ص ١١٨ ، نقلاً

عن الامتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى •

مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم :
- محمد فؤاد عبد الباقي
- ٣ - صحيح البخارى للإمام البخارى طبعة الشعب .
- ٤ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج طبعة دار الفكر ، سنة ١٩٧٨ .
- ٥ - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى . طبعة الحلبي ، سنة ١٩٧٨ .
- ٦ - سنن أبى داود للإمام أبى داود السجستاني .
- ٧ - سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله القزويني . طبعة دار الفكر .
- ٨ - مسند أحمد بن حنبل المكتب الاسلامي ، بيروت
- ٩ - المقدمة : لابن خلدون .
- ١٠ - الفرق بين الفرق : البغدادى .
- ١١ - أصول الدين : للبغدادى .
- ١٢ - مقالات الاسلاميين للإمام الأشعري .
- ١٣ - الابانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري .
- ١٤ - المحيط بالتكليف للقاضى عبد الجبار .
- ١٥ - شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار .
- ١٦ - تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضى عبد الجبار .

الفهرس

رقم الصفحة

٣ مقدمة
٧ أولا : قانون التأويل عند المعتزلة
٩ موقف المعتزلة من نص القرآن والحديث
١٦ ثانيا : قانون التأويل عند الأشاعرة
١٦ ١ - الأشعرى
٢١ ٢ - الغزالي
٢٧ ثالثا : قانون التأويل عند ابن رشد
٢٨ معالم القانون عند ابن رشد
٢٩ من يكون له حق التأويل
٣١ ما يجوز تأويله وما لا يجوز
٣٥ نقد ابن رشد للمتكلمين في قضية التأويل
٣٨ تعقيب
٤١ مراجع البحث
٤٣ الفهرس

رقم الاياع بنار الكنب

٩٣ / ٩٣٨٧

I.S.B. N

977- 00- 5949-3

